14٪ نمواً في صافي أرباح الربع الثاني

العجيل: 25,3 مليون دينار صافي أرباح «برقان» للنصف الأول

ماجد العجيل

أعلن بنك برقان امس عن نتائجه المالية للنصف الأول من العام 2011 محققا ربحا صافيا بلغ 25,3 مليون دينار.

ووصلت نسبة نمو الأرباح الصافية للربع الثاني من 2011 إلى 14٪ بمبلغ 13,455 مليون دينار وارتفعت الإيرادات للبنك بنسبة 10٪ لتصل إلى 42,7 مليون دينار منذ الربع الأول من 2011.

وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2010، بلغت نسبة نمو الإيرادات من العمليات الأساسية 17٪ بعد استبعاد الربح الاستثنائي والبالغ 10,9 ملايين دينار.

ومع الإعلان عن أرباح النصف الأول من العام الحالي تكون مجموعة بنك برقان حققت نموا متزايدا في نتائجها المالية وذلك للربع الرابع على التوالي.

وتشير البيانات المالية المجمعة إلى كل من العمليات المصرفية لبنك برقان في الكويت، وكذلك البنوك التابعة، كمصرف بغداد، وبنك الخليج الجزائر، والبنك الأردني الكويتي، وبنك تونس العالمي الذي يمتلك بنك برقان فيه حصة الأغلبية.

وعن هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة في بنك برقان ماجد العجيل: «شهد النصف الأول من العام 2011 نموا إيجابيا في مجموعة بنك برقان، وعلى الرغم من الاضطرابات الإقليمية، إلا أن جميع المصارف التابعة لنا استمرت في تحقيق أداء جيد كما تم التخطيط له».

وأضاف ان أداء البنك خلال النصف الأول من العام 2011 يمثل انعكاسا للتوجه المستمر نحو الربحية وإننا متفائلون بالفترة المتبقية من العام الحالي».

من جهته، قال رئيس المدراء التنفيذيين لبنك برقان إدواردو إيغورين: «إننا سعداء بالأداء العام للبنك وخاصة فيما يتعلق بإيراداتنا من العمليات الأساسية والذي يعكس اتجاها ايجابيا، نمت إيراداتنا من العمليات الأساسية (بعد استبعاد الربح الاستثنائي والبالغ 10,9 ملايين دينار) بنسبة 17٪ في الربع الثاني مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي على الرغم من استقطاع مخصصات احترازية بلغت 8,1 ملايين دينار.

وأضاف إيغورين قائلا: «لقد شهدنا في مجموعة بنك برقان خلال النصف الأول، وتحديدا الربع الثاني من العام 2011 إنجازات بارزة، فقامت المجموعة المصرفية للشركات بإطلاق عدد من المنتجات والخدمات الخاصة بعمليات المالية الإلكترونية للشركات، مما وفر حلولا مصرفية عملية لإدارة أعمالها، وإضافة إلى ذلك استطاعت المجموعة المصرفية الخاصة أن تحقق مرة أخرى جوائز مرموقة، فحصدت جائزة «أفضل بنك خدمات مصرفية خاصة في الكويت» للعام 2011 والتي تقدمها جوائز وورلد فاينانس المصرفية سنويا».

.. والبنك يطلق عرضاً ترويجياً لعملائه لدى مركز «فياصل» التجاري

منيرة المخيزيم

أعلن بنك برقان امس عن إطلاق عرض ترويجي جديد لحاملي بطاقاته الائتمانية وبطاقات السحب الآلي وذلك ليوفر لهم فرصة الحصول على خصومات خاصة على العطور والمكياج والأواني المنزلية والمطبخية من مركز فياصل التجاري في الجابرية وقرطبة، ويستمر هذا العرض الترويجي المشترك حتى 6 سبتمبر المقبل. وعن هذا العرض الجديد، قالت رئيس مديري قطاع الخدمات المصرفية الشخصية ـ مدير عام في بنك برقان منيرة المخيزيم: «إننا في بنك برقان نحرص على الدوام على تطوير وإطلاق العديد من العروض الترويجية والخصومات وذلك بالتعاون مع الكثير من المحلات والمتاجر والمؤسسات الرائدة في الكويت، ويؤكد العرض الجديد مع مركز فياصل التجاري من جديد حرصنا على تقديم الأفضل لعملائنا بما يعود عليهم بالتوفير والقيمة المضافة.ونأمل أن يستفيد عملاؤنا ويستمتعوا بهذه الخصومات خلال مدة العرض». ويحظى حاملو البطاقات الائتمانية والسحب الآلي من بنك برقان بخصم يبلغ 15٪ على مشترياتهم من مواد التجميل والعطور، وكذلك 20٪ على الأواني المنزلية والفضيات الراقية.

ويعد مركز فياصل من أرقى المراكز التجارية في الكويت، ويضم مجموعة من أشهر العلامات التجارية في مجال العطور ومواد التجميل.

المضي بالسياسات المنفلتة يعمق اختلالات هيكلية رئيسية في بنية الاقتصاد

«الشال»: مجلس الوزراء تلقى نصيحة المحافظ دون ردة فعل بمستوى خطورة النصح

مستقبل الاقتصاد الكويتي يحتاج إلى علاج سريع

ذكر تقرير الشال الأسبوعي ان الحكومة قد اجتمعت مع مستشارها المالي محافظ بنك الكويت المركزي الأسبوع قبل الماضي في حديث حول أوضاع البلد، وانها استمعت إليه وهذه سنة حميدة نتمنى أن تكون دورية.

وقال التقرير ان المحافظ ذكر في الاجتماع أمرين، الأول: ان الوضع الاقتصادي المحلي على المدى القصير مريح فالبلد عند مستوى لأسعار النفط بحدود 100 دولار لا يشكو عجزا في موازينه الداخلية أو الخارجية، أما الأمر الثاني وهو محور النصح فيتمثل في أن البلد يسير إلى مأزق في غاية الخطورة على المدى الأطول من القصير.

وتطرق التقرير الى ما قاله المحافظ في إيجاز، مؤكدا ان الخطر في حالتين سياسة مالية منفلتة ضاعفت الإنفاق العام 5 مرات في 11 سنة ورفعت سعر التعادل في الموازنة الحالية ـ بعد اقتطاع ما يخص احتياطي الأجيال القادمة ـ إلى نحو 98 دولارا لبرميل النفط الكويتي.

أما الحال في المستقبل إذا افترضنا نمو الإنفاق العام بـ 5٪ سنويا فقط وبعد اقتطاع نسبة الـ 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة فإن نقطة التعادل للموازنة العامة في عام 2020 تحتاج إلى سعر لبرميل النفط الكويتي يقارب 280 دولارا عند إنتاج مليوني برميل يوميا، أي نحو ثلاثة أضعاف السعر الحالي لبرميل النفط في أقل من 10 سنوات.

وأكد التقرير ان المضي بمثل هذه السياسات المنفلتة يعمق اختلالات هيكلية رئيسية في بنية الاقتصاد الكويتي أولاها تعميق دور القطاع العام فيما نسميه تجاوزا بالإنتاج وتعميق الاعتماد الخطر على تمويل النفط للموازنة وتعميق اختلال ميزان العمالة فكل الكويتيين في سوق العمل موظفو حكومة أو مدعومة وظائفهم منها وما لم يذكره هو الاختلال في التركيبة السكانية كما ونوعا.

وقال التقرير ان مجلس الوزراء تلقى هذه النصيحة وهذه المرة من مستشاره المالي الذي يفترض ألا يقف هذا الموقف غير المريح لولا شعوره بالمسؤولية الجسيمة ولا يبدو أن رد فعل مجلس الوزراء كان بمستوى خطورة النصح فقد اكتفى فيما يبدو بـ «عُلم» إذ صدر عن اجتماعه لاحقا أنه قرر تحديث الدراسات التي تشرح الوضع الاقتصادي بالاشتراك مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية و«المزيد من التحليل والدراسات» أصبح آفة وأمرا محبطا.

19,435 مليار دينار حجم الموازنة القياسية للسنة الحالية

وأعرب التقرير عن اعتقاده أن هناك 4 وزراء على الأقل يفهمون لغة النصح ومخاطر ضياع المزيد من الوقت ولابد من أن يكون رد فعل مجلس الوزراء قرارا بالبدء في المواجهة إذ لم يعد في الوقت متسع.

وذكر ان لدى الحكومة فسحة من وقت ـ تفرغ ـ لمدة 3 شهور لا تستطيع التحجج خلالها بانشغالها في جلسات مجلس الأمة أو الدخول في مشادات مع بعض أعضائه ونعتقد أن عليها التفكير بإحداث تغيير جوهري في نهجها وأمامها طريقان الأول هو اكتساب صدقية فقدت الكثير منها وبدء معركة حقيقية لمواجهة الفساد تبدأ بكمائن للمرتشين الصغار عند منح تراخيص البلدية أو إيصال تيار الكهرباء ولا تنتهي سوى بالرؤوس الكبيرة من تجار البشر وبائعي السموم، أما الثاني فهو تبني رؤية صارمة قادرة على استعادة المستقبل الذي تم اختطافه بشراء مغريات المدى القصير إذ تؤكد مبادئ الأدبيات الاقتصادية أن سيطرة أهداف المدى القصير في مؤسسة أو دولة هي طريق حتمي للضياع وأزمة عام 2008 قاطعة في إثبات هذه الخلاصة.

وقال التقرير انه لابد من دعوة أعضاء مجلسي الوزراء والأمة لإبداء بعض التواضع والقيام بزيارة غير رسمية وربما متخفية إلى ديوان الخدمة المدنية لرؤية طالبي وظائف وأولياء أمور ينتظرون دورهم للحصول على وظيفة حكومية.

والأمر الذي لا يحتاج إلى جهد لاكتشافه هو أنه لا أهمية للتخصص ولا خيار للراغب في التوظف ولا حاجة للمؤسسة للموظف ولا علاقة لمتطلبات العمل للتوظيف فكل المطلوب هو توافر الحيز الجغرافي ـ أي المكان ـ وميزانية.

ورغم ذلك، لفت التقرير الى ان هناك حالات انتظار لفترات طويلة ربما لأن الحيز أو المخصص في الموازنة غير موجودين ويذكر بعض أولياء الأمور ـ على ذمتهم ـ أنهم على هذه الحال منذ سنتين.

لقد تحوّل شعب مقاتل من أجل لقمة العيش إلى متلق للمساعدة وهو أخطر ما يحدث لكرامة وإنتاجية المواطن الصغير وحتى هذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

وقال التقرير أن الدعوة لأعضاء المجلسين وهي ببساطة لإطلاعهم على واقع لا تشرحه دراسات أو أبحاث أجنبية أو محلية قد تكون مغرضة وقيام هؤلاء الأعضاء بشخوصهم وبأمانة المسؤولية التي يحملونها بعمل إسقاط على المستقبل وتصور حال الصغار القادمين إلى سوق العمل، ان استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

وقال التقرير ان المطلوب هو تحليل في غاية البساطة فالوضع رغم الطفرة في أسعار النفط مأساوي وعدد القادمين إلى سوق العمل في السنوات العشرين المقبلة يساوي ضعف عدد العاملين في الحكومة حاليا والسؤال: ما مصيرهم؟ إن ما حدث في السنوات الأخيرة ليس نموا كميا متزايدا في عدد العاملين في الحكومة فقط وإنما اختزال كبير لقدرة المالية العامة على توظيف جدد بنفخ مستوى الرواتب والأجور وهو إجراء يضاعف سرعة الوصول إلى النقطة الحرجة أو العجز عن التوظيف، وعند هذا المستوى من الرواتب دون ربطها بإنتاجية فإن المحتمل هو ألا يستطيع القطاع الخاص توظيف العمالة الكويتية وربما تحدث هجرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام حتى براتب أقل مادام الجهد غير مطلوب.

ولو حدث ودخل العالم أزمة ركود طويل لأي سبب فستحل اللحظة الحرجة أسرع كثيرا مما يمكن توقعه في الأوضاع العادية وللتذكير فقط بعد أزمة سبتمبر 2008 هبطت أسعار النفط الكويتي من نحو 130 دولارا إلى حافة الثلاثين دولارا في أقل من 6 شهور.

ان من حق الحكومة والمجلس الاختلاف ومن حقنا جميعا الاتفاق والاختلاف معهما ولكن ما لا يجوز الاختلاف عليه هو مستقبل البلد ومصيره ولن تفرق المأساة ـ إن حدثت لا سمح الله ـ بين الطوائف أو المناطق أو الانتماءات عرقية كانت أو اجتماعية أو مذهبية. ونرجو أن يصرح أعضاء المجلسين بمشاهداتهم واستنتاجاتهم ولن يكون صعبا علينا تفهمها لو كانت مخالفة فليس أفضل من الشعور بالراحة والاعتذار عن الخطأ لو كان ما نتوقعه من أمر جلل غير واقعي.

موازنة قياسية

ولفت التقرير الى ان قانون رقم 27 لسنة 2011 يربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2012/2011 والتي بدأ العمل بها في 2011/4/1 وينتهي في 2012/3/31، حيث تشير أرقام موازنة هذه السنة المالية إلى أنها موازنة قياسية إذ بلغت اعتمادات المصروفات فيها نحو 19,435 مليار دينار، أي ما يعادل 70,7 مليار دولار بزيادة كبيرة قدرها 3,125 مليارات دينار عن مستوى اعتمادات المصروفات للسنة المالية الفائتة 2011/2010 البالغة نحو 16,310 مليار دينار (قبل إضافة منحة ألف الدينار لكل مواطن) أي بنسبة ارتفاع بلغت 19,2٪.

وبلغت اعتمادات الباب الأول ـ المرتبات ـ 4428 مليون دينار بزيادة نسبتها 19,7٪ عن مستوى اعتمادات السنة المالية الفائتة، أما اعتمادات الباب الثاني ـ المستلزمات السلعية والخدمات ـ فبلغت 3035 مليون دينار بزيادة نسبتها 4,1٪.

كما بلغت اعتمادات الباب الثالث ـ وسائل النقل والمعدات والتجهيزات ـ 385 مليون دينار بزيادة نسبتها 17,1٪، فيما بلغت اعتمادات الباب الرابع ـ المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة ـ 2430,750 مليون دينار بزيادة نسبتها 16,3٪، وأخيرا الباب الخامس ـ المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية ـ الذي بلغ رقم اعتماداته 9156,250 مليون دينار بزيادة نسبتها 24,1٪.

وبلغت تقديرات جملة الإيرادات في الموازنة نحو 13,44529 مليار دينار بزيادة قدرها 3,72496 مليارات دينار عن مستوى جملة الإيرادات المقدرة في الموازنة الفائتة والبالغة نحو 9,71933 مليارات دينار أي بنسبة ارتفاع قاربت 38,3٪.

وقدّرت الإيرادات النفطية بنحو 12,307093 مليار دينار أي ما نسبته نحو 91,5٪ من جملة الإيرادات مقدرة عند مستوى يوازي الحصة الحالية لإنتاج النفط الكويتي المقررة في «أوبيك» والبالغة نحو 2,2 مليون برميل يوميا وبسعر افتراضي يبلغ 60 دولارا للبرميل النفط الكويتي وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1138,192 مليون دينار مقابل نحو 1102,753 مليون دينار في السنة المالية الفائتة أي بارتفاع نسبته 3,2٪.

وبناء على الأرقام المذكورة أعلاه تم تقدير العجز الافتراضي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011 أي زيادة المصروفات عن الإيرادات بمبلغ 5,9897 مليارات دينار دون اقتطاع نسبة 10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ولكن ما يهم في النهاية هو الأرقام الفعلية في الحساب الختامي. ورغم اننا نشرنا هذه الأرقام بإجمالياتها في تقرير سابق إلا أنها أصبحت قانونا منشورا ونافذا الأسبوع الفائت لذلك كان لابد من توثيق الأرقام بتفصيلاتها ونشرها لاحقا لمقارنة تطورات تلك التفصيلات.

77,7 مليون دينار جملة الإيرادات التشغيلية لـ«الأهلي»

ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك الأهلي في النصف الأول

استعرض التقرير نتائج أعمال البنك الأهلي الكويتي عن الستة أشهر الأولى من العام الحالي 2011، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومخصص الضريبة على الفروع بالخارج قد بلغت ما قيمته 28,4 مليون دينار مرتفعة ما مقداره 2,2 مليون دينار ونسبته 8,4٪ مقارنة بنحو 26,2 مليون دينار في 30 يونيو عام 2010.

وعزا التقرير الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بما نسبته 12,4٪ وقيمته 4,6 ملايين دينار وصولا إلى 41,2 مليون دينار في يونيو عام 2011، مقارنة بـ 36,7 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2010 وإلى تراجع مصروفات الفوائد بما نسبته 18,2٪ وقيمته 4,1 ملايين دينار، فيما ارتفعت إيرادات الفوائد بنحو طفيف قارب 0,7٪ أي ما يعادل 427 ألف دينار. وارتفع صافي هامش الفائدة (الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) من نحو 2,48٪ في نهاية يونيو 2010 إلى نحو 2,94٪ للفترة عينها من العام الحالي 2011.

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 77,7 مليون دينار مرتفعة بما قيمته 1,7 مليون دينار ونسبته 2,3٪ عما كانت عليه في الفترة ذاتها من عام 2010 وذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1,9 مليون دينار وارتفاع إيرادات توزيع أرباح بنحو 830 ألف دينار فيما تراجع كل من صافي بيع استثمارات في أوراق مالية بنحو 637 ألف دينار وصافي أرباح تحويلات عملات أجنبية بنحو 500 ألف دينار. وارتفعت مصروفات التشغيل بنحو 984 ألف دينار أي ما نسبته 2,2٪ فبلغت 46,5 مليون دينار في يونيو عام 2011 مقارنة بـ 45,5 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 2868,9 مليون دينار بتراجع بلغت نسبته 2,7٪ مقارنة بنهاية عام 2010 ولكن بتراجع أقل تقارب نسبته 0,9٪ عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2010.

أما بالنسبة إلى محفظة قروض وسلفيات العملاء وهي التي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك فقد سجلت تراجعا بلغ قدره 13,8 مليون دينار ونسبته 0,7٪ ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 1991,9 مليون دينار (69,4٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 2005,8 ملايين دينار (68٪ من إجمالي الموجودات) كما في نهاية ديسمبر 2010.

في حين ارتفع إجمالي هذه المحفظة بنحو 25 مليون دينار أي ما نسبته 1,3٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2010، حيث كانت قد بلغت آنذاك ما قيمته 1966,9 مليون دينار (67,9٪ من إجمالي الموجودات).

وارتفعت الموجودات الحكومية بنسبة 6,7٪ وصولا إلى 415 مليون دينار (14,5٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 388,9 مليون دينار (13,2٪ من إجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت 2010.

بينما تراجعت الموجودات الحكومية بما قيمته 64,2 مليون دينار أي ما نسبته 13,4٪ عما كانت عليه نهاية يونيو 2010 عندما بلغت نحو 479,2 مليون دينار (16,5٪ من إجمالي الموجودات).

وتشير نتائج تحليلاتنا لهذه البيانات المالية إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) من 13,6٪ في نهاية يونيو 2010 إلى نحو 14,2٪ في نهاية يونيو 2011 ومؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 39,5٪ قياسا بنحو 36,4٪ في نهاية النصف الأول من عام 2010.

ومؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) الذي سجل ارتفاعا أيضا حين بلغ 1,9٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي حين كان 1,8٪.

وحافظ البنك على ربحية السهم (EPS) والبالغة نحو 20 فلسا في يونيو عام 2011 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وتراجع العائد على القيمة السوقية للسهم فبلغ نحو 6,2٪ مقارنة بـ 7,8٪ للفترة نفسها من العام السابق (وذلك لارتفاع سعر السهم من 510 فلوس في يونيو 2010 إلى 650 فلسا في يونيو 2011 بينما بقيت ربحية السهم كما هي في العام السابق) وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 16,3 مرة بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2 مرة.

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي
كما في 28 يوليو 2011
صندوق مصارف Masaref FUND
القيمة الصافية للوحدة: 0.927 د.ك
تاريخ بدء النشاط: 12 فبراير 2007
العائد منذ التأسيس: -7.23%
العائد منذ بداية السنة: -8.53%
إسكان ISKAN شركة تمويل الإسكان
تقبل طلبات الإشتراك يومياً – للإستفسار: 22261411

NBK CAPITAL
صندوق الفرص الإستثمارية الكويتي

تاريخ التقييم	31 مارس 2011
القيمة الصافية للسهم	KWD 1.07101

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	21 يوليو 2011
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.61251
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-12.94%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	-14.46%

nbkcapital.com